الإنسانُ والتَّنمية: قراءةٌ بنيويَّة

ناصر يوسف*

الناس في العالم الإسلامي مولعون بالأشياء. فمن يملك الأشياء يملك الأشخاص بطريقة تخلخل البنية النفسية للإنسان الفاقد لمعايير القيم، من مسؤولية واختيار وإدراك وإرادة. فالسواد الأعظم من الناس لا تقدّس الإنسان لأنه إنسان، وإنما لأنه جزء من الأشياء. فعندما يفقد الإنسان تلك الأشياء يفقد تلك الهالة الشيئية وذلك السحر العجيب. الإنسان، في نظر هؤلاء، هو بأشيائه، وليس الأشياء بإنسانها كما هو الأمر في العالم الذي يكرم الإنسان لذاته. فالإنسان المجرد من قوة الأفكار يظل إنسانا تافها ولو امتلك أثمن الأشياء. مثل هذا الإنسان يكون فَاقَداً لأحلامه ولآماله.

أسهمت الخطط التنموية ـــ بهذا الفهم السيّء والمغلوط للأشياء ـ في عرقلة المسار النهضوي الأصيل، وبخاصة المسار الاقتصادي الذي له علاقة كبرى بالأشياء. ولعل الفكر الجاهز هو أحد أسباب تراكم الأشياء الجاهزة، فبعد أن تحرّر العالم الإسلامي من الاستعمار وجد نفسه أمام أحكام اقتصادية جاهزة ـ من صُنع إنسان

*ماجستير في التنمية والعلوم الاجتماعية، جامعة بوترا، ماليزيا.

متفوّق مادياً ـ حاول استنساخها، ففقد مظهراً من مظاهر سيادته بخضوعه طوعاً أو كرهاً للتبعية الاقتصادية. فالمسار التنموي اتّخذ مسلكاً إيديولوجياً ضيّقاً في مستوى التطبيق، فضفاضاً على مستوى التنظير.

أزمة تفكير أم أزمة قيادة؟

إن بعض الذين قادوا الثورات الحربية هم الذين قادوا الثورات الاقتصادية. فلم تكن البرامج الاقتصادية إلا نسخة حربية تستنزف الأموال على إيديولوجيات هي في غنى عنها. فالواقع الاقتصادي في العالم الإسلامي كان أقرب إلى الواقع الحربي، خسر أكثر مما ربح. لأن الإيديولوجية التي أسهمت في التنظير له لم يكن هدفها الإنتاج؛ وإنما تحسين مستوى المعيشة، حيث يبدو الفرق ـ في العالم الإسلامي ـ جلياً بين الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة. فالإنتاج يفرض حُسن الأداء، أما التحسين، غالباً، ما يسقط في مزالق الإسراف في الدعم الذي لا يبعث إلاّ على الإتّكالية؛ مما أوجد مجتمعاً خاملاً وكسولاً، أفرزته المرحلة الأخيرة من القرن العشرين.

لقد أفرز هذا الكسل الاقتصادي مجتمعات الهزيمة، لأن أساس الاقتصاد لم يخرج عن نطاق "منطق الحرب"؛ مما جعله نسخة للكسل الحربي. فاستيراد الحاجات المادية للإنسان كانت في مستوى استيراد الحاجات العسكرية للوطن. هذا هو الضعف الذي استغلّه الاقتصاد العالمي لاحتواء اقتصادات العالم الإسلامي.

إن الضعف العسكري وليد الضعف الاقتصادي، وفي الأخير، هو إشارة إلى كسل المجتمع وتراجعه على مستوى الإنتاج. فالذي لا يُنتج لا يمتلك شيئاً يدافع عنه، في عصر، أُغتيلت فيه المبادىء والضمائر، ففي الدول المتقدمة نجد الإنسان يدافع عن شيء يملكه، شيء ملموس، يمكن وصفه بالشيء المُنتج. وهذا ما يمكن التعبيرعنه في حروب *الجات* الاقتصادية التي لا نجد للعالم الإسلامي مكاناً مؤثراً في قراراتها. وهذا، أيضاً، ما يؤدي بنا إلى إثارة التساؤل: ماذا كان يحدث للعالم الإسلامي لو أنه اتّبع المسار الرأسمالي؟

يعد الاقتصاد في العالم الإسلامي من ضمن خططه السياسية عاملاً من عوامل دعم المجتمع الاستهلاكي، وهو دعم يشمل كلّ الطبقات الاجتماعية؛ ولكن في الوقت نفسه كانت وسيلته الاقتصادية تتمثل في الضرائب التي تتضرّر منها طبقة معينة

وهي الطبقة المتوسطة. فهذا اللاتوازن السياسي/الاقتصادي هو الذي كان يُنفي صبغة الاشتراكية عن اقتصادات العالم الإسلامي. فالاشتراكية كانت غطاء سياسياً ليس إلاّ، والرأسمالية بوصفها قمعاً اقتصادياً يحجب إيديولوجيته في لا وعي المجتمعات الإسلامية. فالاشتراكية تآكلت سياسياً وغابت اقتصادياً.

التنمية إنسان و قيم

كان الاشتراك في البناء والإنتاج والجهاد والجوع والشبع في العصر الإسلامي الأول، وظلّ الأمر على هذا المنوال حتى خبت جذوة الحضارة الإسلامية، ودخلت مرحلة الفردانية الرأسمالية المنتجة على حساب فقر المجتمع. فقد ذاب المجتمع الاشتراكي المنتج في الفرد المستهلك (= الشراهة وحب الحياة)، كما ذابت الرأسمالية المنتجة في الدورة المالية المستهلكة (= الإسراف والتبذير والاكتناز). أقصد أنه في ذلك العصر كان مجتمعاً منتجاً ومتكافئاً، كما كان إلى جانبه رأسمالاً مولّداً للثروات؛ أما الآن فقد تحوّل إلى مجتمع خامل وإلى جنبه تنام أموال مكدّسة ؛ وتتحمل الرعية الجوع والتخلّف والتشرّد واللجوء.

كان المجتمع الإسلامي الأول مجتمعاً رأسمالياً واشتراكياً؛ ولكن على مستوى عال من القيم. فالاقتصاد في تلك الفترة كان يشتغل في إطار القيم التي يمليها المجتمع والمبدأ والمثل الأعلى. فالثقافة هي التي كانت تدير الشؤون الاقتصادية للمجتمع، لأن المجتمع كان متشبّعاً بمستوى ثقافي لايمكن للحاجات المادية أن تعلو عليه أو تفسد مزاجه. فالثقافة القيمية مسؤولة عن اقتصاد قيمي. والقيم دائماً تحرّض على الإنتاج. فقد كان للاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي، آنذاك، طابع قيمي، ولما تخلّى عنه هذا الطابع القيمي انتهى إلى اقتصاد شاذ لا يجمع بين هذا وذاك؛ بل هو في موقع العداء السياسي للرأسمالية والعمى الاقتصادي اشتراكياً. فاقتصاد العالم الإسلامي هو اقتصاد فوضى الأشياء، المؤسس من سياسة تمليها ثقافة فوضى الأفكار.

كانت المرحلة الإسلامية الأولى زاخرة برجالاتها. فهؤلاء تمكّنوا من إعطاء الأشياء قيمتها الاجتماعية، فسخّروها للصالح العام، وإثر ذلك تشكّلت تلك الأفكار التي أسهمت في التكافل الاجتماعي. فكانت العملية الاقتصادية جزءاً من البناء الحضاري وليس كلّه، نافياً بذلك المنظور الماركسي قبل أن تتشكّل معالمه بقرون!! كما أنه لم ير في الليبرالية الاقتصادية أصل التقدّم. فلم يحتكر أرباب المال من المسلمين

ثرواتهم؛ بل كان عطاؤهم، أهمّ وأفضل، من مكتنزاتهم. ولكن للأسف بدأت هذه الروح المعطاءة تخبو أمام الترف، فانقلب مسار الرسالة، وأخذ اتجاهاً مخالفاً للقيم والمبادىء، التي رسمت طريقها العقدي. فعلى الرغم من ثبات المُعتقد فإن الرسالة تغيّرت أهدافها واتجاهاتها. تزامن ذلك كله مع التداخل الثقافي الإسلامي/المسيحي. إثر ذلك انبثقت نظريات اقتصادية غربية، فانقسمت رسالة العالم الإسلامي إلى ماركسية وليبرالية، ولم يجمعها إلا المُعتقد. ولأن الرسالة بوصفها منهجاً يتحكّم في المتغيرات الدولية ويوجّهها نحو الهدف الأسمى أصبح للمنهج حرية تفسير المُعتقد. فاختلطت المفاهيم الإسلامية، واحتوى المنهج الرسالي المُعتقد الديني، فاجتمعت المصطلحات واختارت لنفسها الماركسية الإسلامية واللبيرالية الإسلامية.

بعد هذا الصراع خرج العالم الإسلامي من مرحلة الاستعمار مثقلاً بالأشياء التي تراكمت عليه، من المستوطنين الذين تركوا ثرواتهم ورؤوس أموالهم، فضلاً عن كنوز باطن الأرض وظاهرها. فالجزائر مثلاً واقع زاخر بهذه الأثقال المجهضة لأفكاره الأصيلة، التي كان بإمكانها أن تنفخ في الأشياء المكدّسة روح الفعالية. لقد أعطى غياب مثل هذه الأفكار ـ لتي استثمرها الاستعمار إيديولوجياً مروجاً بفضلها ثقافة الهزيمة بتشجيعه لأنموذج المجتمعات الاستهلاكية ـ للمسار الاقتصادي بُعداً مغايراً، وتوجّهاً خطيراً. فضلاً عن التغييب الذي صاحب كلّ شيء أصيل مِن قبل النخبة الثائرة على الاستعمار. وهذا التغييب كان سبباً في اختلاق الإيديولوجية المضادة للإيديولوجية الاستعمارية، حتى تأخذ مكان المُغيَّب الأصيل. وبالفعل كانت الإيديولوجية الماركسية هي الشيء الجاهز والمناسب في نظر الذين قادوا الثورة إلى برّ الاستقلال، ومن ثم زاحمت الأفكار الجاهزة ـ التي هي جزء من الأشياء المستوردة ـ تلك الأثقال القاتلة. وكأننا بهذا العالم الإسلامي يخرج من استعمار ليلج استعماراً أشدّ فظاعة وفتكاً. خصوصاً وأن الإنسان المسلم غير الواعي يكون ذهنه خالياً من إدراك الأهداف الاستعمارية غير المباشرة، بحكم أن مؤشّر الاستقلال في نظره يستبعد مثل هذه الوسائل الخطيرة.

كانت الماركسية من بين هذه الوسائل التي امتصّها انتهجها هذا الإنسان غير الواعي برسالته؛ بل أوحت له نفسه المهزوزة أن يضيف إليها أبعاداً إسلامية أو أن يحاول "أسلمتها"، حتى تتشكّل في قالب مُجدِّد لفترة ما بعد الاستعمار.

وقالب الاشتراكية المتجدّد بالشعارات الإسلامية كان مناسباً لتلك الفترة، لأن المجتمعات كانت بحاجة ماسّة إلى التكاتف والتضامن. إلا أن الذين تحملوا المسؤولية الاقتصادية أوّلوا المفاهيم الاشتراكية، فأخذوا من التراث الإسلامي ما يوافق واقعهم وأطماعهم، وخاصموا كلّ ما له علاقة بالاستعمار من ليبرالية وغيرها؛ مما جعل الديمقراطية، في ذلك الوقت، ضحية للأطماع السياسية!! بذلك تكون قد حبلت مرحلة ما بعد الاستعمار بجيل القابلية للاستعمار الذي أخذ المبادرة، وجعل من نفسه خادماً للوطنية، ولكن هذا التعاقد الغريب كان يتمّ بمقابل وطني!!. أنْ تُعطي ينبغي أن تأخذ، وأيّ عطاء؟!. هذه هي فلسفة الجيل الأول. وهذا هو منطق عملهم في التسيير، ومنهجهم في التخطيط.

وبما أننا نتناول التنمية الاقتصادية فإن هذا الجيل يزخر بالاقتصاديين، إلا أنه يتيم الثقافة الاقتصادية. فلقد انعكس هذا الفقر على المردود الاقتصادي للمؤسسات الإنتاجية، وعلى الإنسان نفسه. فكلمة اقتصادي تنطبق على الأشياء، وأيّ شيء يمكن أن يكون اقتصادياً، حتى الجنس غير البشري الممارس لهذا الفعل الاقتصادي؛ أما الثقافة الاقتصادية فتخصّ فئة معينة.

إن الثقافة الاقتصادية المستوردة ـ التي تحولت هي الأخرى إلى أشياء غير قابلة للتحفيز الإنتاجي ـ محصلة لهذه النظرة الشيئية للاقتصاد ومسببة لها بشكل آلي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فبهذه الدونية تبنّى هذا الجيل المفاهيم الماركسية وطبّقها، دون أن يولي اهتماما لهفواتها ومخاطرها. فهو لم يستفد من مجتمع متقدّم مثل الاتحاد السوفياتي آنذاك، بل تلقّف إيديولوجيته وطبقها على مجتمع متخلّف. فكانت النتيجة إيديولوجية متخلفة لإنسان متخلف!! ومن هنا يثار السؤال: لماذا لم تعكس هذه الإيديولوجية تخلّفها على السوفيات آنذاك؟ إن لكلّ مجتمع قيّمه الخاصة به، ومن هذا المنطلق القيمي تنطلق ثورته اللامحدودة إلى أن تعلن انحرافها عن القيم والمبادىء التي تأسّست عليها وانطلقت منها.

قيم التنمية بين الأصالة والفعالية

لقد ظهرت الماركسية في القرن التاسع عشر، وترسّخت معالمها عملياً في القرن العشرين، فكان هذا الاختيار جديداً في نظر المجتمع الذي تبناها أول مرة ، ومفاجئة بالنسبة للعالم كلّه. وعليه كان لزاماً أن يصادفها بعض النجاح، كأيّ نظرية جديدة.

لقد أثبتت هذه الفلسفة جزءاً من فعاليتها في المجتمع السوفياتي في أول الأمر، بينما كان يُنظر لها نظرة تحفّظ شديد في المجتمعات الليبرالية، خاصة المجتمع الأمريكي. لقد اتخذ المجتمع الرأسمالي المبدأ الليبرالي أساساً للتنمية الاقتصادية، وعدَّ الإيديولوجية الماركسية متخلفة، سواء على المستوى الفكري أو الاقتصادي . في حين اتخذ المجتمع السوفياتي الإيديولوجية الماركسية وجهة جديدة، تهدف إلى الإطاحة بالنظام الرأسمالي، وتنصيب العمال الكادحين سادة الإنتاج العالمي.[١]

لقد أصابت الأزمة النظامين الليبرالي والماركسي، و لم تسهم فعالية كل منهما في بناء مجتمع متكامل اقتصادياً وفكرياً؛ وإنما الأزمة تختصر نفسها في مدى أصالة كل منهما. فالتبادل بين الاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي كان يتم في حدود الفعالية، أي في حدود الإنتاج .أما الأصالة التي تترجمها المبادلات الفكرية والمعرفية فتبدو غائبة تماما. وهذا ما جعل المجتمع الرأسمالي يستقلّ بتفوقه الفكري والفلسفي، الذي كان مبدئياً وقيمياً، عن أنشطته الاقتصادية والتكنولوجية الحيوية. أما العالم الإسلامي فكان بعيداً عن هذا الصراع الإيديولوجي لحالة الاحتلال التي كان يعيشها؛ ولكنه سرعان ما دخل معترك الصراع بعدما تحرّر من محنته. حيث بدأ اهتمامه خارج كل ما هو ليبرالي استعماري؛ مما جعل الاشتراكية في إيديولوجيتها الماركسية مناسبة لطموحاته السياسية، والاقتصادية، والعسكرية.

إن ما يؤسف له ليس هذا الخيار الإيديولوجي؛ وإنما الموقع الهامشي للعالم الإسلامي على المستويين، الفعالية والأصالة. فهو لم يكن فعالاً ومنتجاً، و لم تكن ثقافته وفلسفته الاجتماعية أصيلة إذا ما قورنت بالنظام الإسلامي. فقد كان، ولا يزال، شاذاً في كل الحالات، وغير جدير بالتبادل الإنتاجي، إلا في حدود ما يزخر به من مواد معطاة طبيعياً لا علاقة للإنسان المسلم بوجودها؛ بل وحتى باستخراجها!! فهذا النظام الماركسي المنحرف عن أصالته المسيحية ـ اليهودية، والمتخلّف عن النظام الإسلامي ليس سبب تخلف المجتمع الإسلامي، كما كان سبباً في تخلّف المجتمع السوفياتي. فالمجتمع الإسلامي كان متخلّفاً من يوم أن حاد عن قيمه الأصيلة. أما

---

١ انظر: إسماعيل عبد الرحيم شلبي، **خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام وعوامل قيامها**. ندوة: التنمية من منظور إسلامي، ٩- ١٢ تموز/ يوليو ١٩٩١، المملكة الأردنية الهاشمية، ج ١، ص ٥٣٢.

المجتمع السوفياتي المقهور كان قادته بأمسّ الحاجة إلى مبدأ يوجه طريقه ويزيده فعالية. ولكن الأصالة لم تكن تكمن في المبدأ الماركسي نفسه الذي أثبت فشله؛ وإنما أصالته تكمن في القيم المسيحية التي تمرّد عليها، ويجد نفسه كالطفل مضطراً للإرتماء في أحضانها.

إن تبعية العالم الإسلامي لقيم غير قيمه هي سبب فعالية العالم المتقدم، وليس العكس، كما هو متداول في الأدبيات الاقتصادية. فهذه الفعالية لها صبغة إنتاجية مثيرة للاهتمامين الثقافي والفكري؛ مما جعلها تنشر أذواقها وسحرها في نفسية المجتمع الإسلامي، وتلامس قيمه وسلوكه وعاداته، وهذا معناه أن هذه الفعالية ناقلة لفيروس الأصالة الليبرالية. فبدون فعالية على مستوى الإنتاج المادي لا يمكن أن تبرهن عن أصالة الفكرة، كما برهنت الماركسية عن نفسها بأساليب ستالينية إلى أن ظهر زيفها. لكن الخطر لا يكمن في انتظار لحظة الزيف؛ وإنما يكمن في مدى اندفاع الفعالية الغربية نحو تأصيل المجتمع الإسلامي على خطواتها الليبرالية، ومثال السوق شرق أوسطية يفصح عن هذه النوايا السيئة للبيراليين.

أزمة التنمية في العالم الإسلامي تكمن في غياب فعاليته، وفي عدم استخدام أصالته في بناء إنسان الفعالية. فالأصالة في هذا العالم ليست في خدمة الفعالية؛ وإنما الفعالية المقرونة بموارد ما تحت الأرض في العالم الإسلامي، هي التي ارتبطت بالماركسية والليبرالية، فكان نتيجة ذلك فعالية مجهضة، فلا فعالية منتجة من غير أصالة تاريخية. فأصالة الليبرالية مقرونة برسالة آدم سميث التاريخية، والاشتراكية مقرونة برسالة ماركس الفلسفية. أما العالم الإسلامي فأصالته تترجمها رسالة سماوية لا تعرف الزيف أو المغالطة. فأي قراءة خاطئة لهذه الرسالة، أو استبدالها بأخرى تكون نتيجتها اللافعالية الاجتماعية والاقتصادية.

وهنا تكمن أزمة العالم الإسلامي. فهو ضعيف اجتماعياً، لأنه ينتج خارج هدفه الرسالي، وأي عملية إنتاجية في مثل هذه الحالات تذهب سدى، ويتبعها الانقسام القطري الذي يستغله العالم المتقدم. فدولة إسلامية تنتج خارج الهدف الرسالي لا تفكر إطلاقاً في مساندة دولة أخرى تشاركها في الأصالة. فكلٌّ يفكر بهذه الطريقة دون أي شعور بالمسؤولية الحضارية والتاريخية. لأن الأصالة التي تترجمها (قيم الإنسان) فقدت مفعولها أمام فعالية العالم المتقدم. لكن إذا كانت

هذه الأصالة نابعة من(إنسان القيم) فلا يمكن أن تنصاع لأي فعالية كانت؛ بل تؤسس لفعالية خاصة بهذا الإنسان القيمي[٢]، كما حدث مع اليابان.

التنمية نشاط حيوي قبل أن تكون نظرية

العالم الإسلامي لا يعرف أزمة قيم بقدر ما يعيش أزمة في تحديد الهدف الرسالي. لماذا يُنتج؟ ولِمَن يُنتج؟ ليحقق بعداً من أبعاد الاستخلاف، وينتج ليعم الخير العالم كله. ففي هذا الجواب تكمن الفعالية التي تبعث في النفس روح النشاط الإنتاجي، وكل ما يتعلق بالدفاع الشرعي عن الأمة الإسلامية؛ أما في الجواب الثاني تكمن الأصالة أوالروح الذي به تستمر الرسالة الحضارية وتبلغ آفاقها المرسومة لها منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمن.

إن الأزمة لا تكمن في الأشياء. فأراضي العالم الإسلامي زاخرة بهذا العطاء الذي لا ينضب، ولا في الأشخاص الذين بإمكانهم أن يجعلوا منطقة السودان وحدها جنة خضراء، ومركز استقطاب إسلامي. هذا إذا ما اعتبرنا أن تسعة أعشار الأراضي القابلة للزراعة في العالم العربي موجودة في السودان!! الأزمة أزمة نشاط حيوى وأزمة ممارسة يومية دائبة. لقد كان النشاط الحيوي قبل وجود النظريات الاقتصادية هو المنظّرالاقتصادي. كما كانت عدالة التوزيع في خدمة هذا التنظير. ويوم أن عرف العالم هذه النظريات بدأت تتغير أفكارالمجتمعات، طبقاً لما تمليه هذه التوجيهات الاقتصادية. فالنشاط الحيوي تغيّر شكلياً إذا ما قورن بالتغيير الكامل الذي أثّر في النظرة لهذا النشاط. فصارالإنسان ينشط حسب خطة تمليها الفكرة، وليس النشاط الحيوي نفسه. فقد حدثت قطيعة بين النشاط الحيوي بوصفه فكرة، وفكرة النشاط الحيوي. فالنشاط بوصفه فكرة يكتسب صبغة عالمية، لا فرق أو تمايز بين المجتمعات في هذا المجال. فكلّها تمارس هذا النشاط؛ لكن فكرة النشاط هي التي تسبّبت في انقسام العالم إلى اشتراكي ورأسمالي.

فمثلاً الاتحاد السوفياتي لم يتوقف نشاطه فهو لايزال يحافظ على قدرته التنكنولوجية، وإنما فكرته هي التي انهارت؛ مما سبب له تراجعاً على مستوى النشاط الحيوي. ربما ينسجم مع فكرة عملية أخرى كاللبيرالية مثلاً! فهو يتأثر لأن الفكرة

---

٢ انظر: المرجع السابق، ص ٥٣٧.

التي كان يمارس بها النشاط تأسّست وفق أبعاد نفسية لها علاقة بالصراع الطبقي، الذي يعبّر عن قمّة الصراع النفسي في مجتمع مادي مريض في نظر علماء النفس.

إن الإيديولوجية في العالم الإسلامي التي تستمدّ أبعادها من قيم الإنسان هي إيديولوجية خاطئة من أساسها، إذا ما عُرضت على علماء الاجتماع الذين يؤكدون علي البُعد الاجتماعي والسلوكي لأي ممارسة عملية. فالاشتراكية بإيديولوجيتها الماركسية تتعارض مع الأبعاد الاجتماعية للعالم الإسلامي. وهذا التناقض الداخلي كان سبباً رئيساً في تراجع الاقتصاد في العالم الإسلامي، بغض النظر عن البعد اللبيرالي الذي يفتقد إلي فلسفة اجتماعية تحدّد موقعه في المجتمع، خصوصاً وأنه أكثر عرضة للنقد والمعارضة. فالمسألة إذاً ليست مسألة قانون أو نظرية تحدّد للمجتمع غاياته وأبعاده وأهدافه.

نترك النشاط أو الواجب يتحرك فوق كل فكرة أو إيديولوجية؛ المهم أن يكون النشاط الحيوي وفق ما تمليه الشروط الاجتماعية والمحيط البيئي لإنسان العالم الإسلامي. فهناك شطر كبير من المجتمعات الاشتراكية كان يمارس نشاطه بعيداً عن الإيديولوجية الماركسية واللينينية مثل الصين وكوبا فهي ممارسة يمليها المحيط الاجتماعي والنفسي.

أما الممارسة التي كانت تتخذّ الإيديولوجية مجرّد شعار سياسي لتغطية نشاطاتها الاقتصادية، هي المتسببة ضمن تواصلها الزمني في انهيار فكرة النشاط الحيوي، التي لا تتوافق مع النشاط نفسه. صحيح أن الإيديولوجية الماركسية هي شكل من أشكال تنظيم المجتمع الاشتراكي عملياً، ولكن المجتمعات الغربية لا بد وأن تنتهي إلى فوضي اجتماعية واقتصادية.

العالم الإسلامي لا يفتقر إلى الأفكار أو الأشخاص أو الأشياء؛ وإنما يفتقر إلى التنظيم الحيوي الذي بوسعه ترتيب هذه العوالم والاستفادة منها وفق ما يفرضه المبدأ على المستويين الداخلي/الإسلامي والخارجي/العالمي. وهذا يستدعي إعادة النظر في الإيديولوجيات التي اغتصبت اقتصاد العالم الإسلامي، وتسبّبت في هلاكه وتبعيته، وإعادة النظر تكون على أساس اجتماعي وسلوكي يجعل نشاط المجتمع في خدمة المؤسسات؛ أي أن تكون هذه المؤسسات تحت إشراف النشاط الاجتماعي، وليست

تحت وصاية الإيديولوجية والأشياء المكدسة.[٣]

لقد كان لمثل هذه الإيديولوجيات الأثر البالغ في إفساد أفكار إنسان القيم؛ الأفكار التي يستمدها من بيئة متميزة بدستورها الإلهي وروحها السامي، فضلاً عن أخلاقية الانفتاح على ما يحيط بها، وذلك ضمن أبعاد إنسانية لا تتجاوز حدودها. فأيّ تقدم خارج هذا المحيط هوتعميق للتأخر. إن بقاء اقتصاد العالم الإسلامي في حدود الصفر هو دعوة إلى النظر الجاد في هذه الإيديولوجيات، أو على الأقل إبدالها بالنشاط الحيوي ريثما تتضح الرؤية الاجتماعية. فالنشاط في حدود الأخلاق واحترام الآخرين يكون نابعاً من أيّ فكرة لا علاقة لها بهذا السلوك التنظيمي.

كيف يكون النشاط قبل الفكرة؟ يتصف النشاط المصاحب للمعايير الاجتماعية والأخلاقية بالحيوية. كنشاط ألمانيا واليابان. النشاط الذي يتضاعف بمعاييره البيئية[٤]. فالدفاع الأخلاقي والطلب الاجتماعي وحدهما كفيلان بتأسيس مفاهيم ثقافة النشاط، التي تمنح لإنسان القيم فرصة الانطلاق من الحقائق التي يفتقر إليها عالمه الاقتصادي. وهو الدفاع عن شرعيته في الوجود، كأيّ إنسان في العالم المتقدم؛ حتى يوفر لنفسه حاجاته الضرورية. فالغذاء مثلاً يعبر عن هذه الحاجة. ولكن للأسف العالم الإسلامي ترك نشاط الضرورة وشغل واقعه بضرورة النشاط الإيديولوجي، فحرق مراحل الانتقال. كالانتقال من العهد الزراعي إلى العهد الصناعي؛ فكان انتقاله نحو المجهول. انتقال نحو الصناعة دون تخطي مرحلة الاكتفاء الذاتي في مجالات الغذاء والماء. لقد كانت خدعة إيديولوجية محسوبة بدقة علمية لعرقلة النشاط الحيوي أولاً وتعطيل الأفكار الاجتماعية ثانياً. وخلاصة القول أن الأزمة هي أزمة استخراج الأفكار من العمق البيئي الضارب في البعدين الاجتماعي والأخلاقي، وتوظيفها في أي نشاط يستهدف النهوض بالعالم الإسلامي.

فالعالم الإسلامي ينتج للدفاع عن الإيديولوجية، أي عن إيديولوجية الإنسان(قيم الإنسان) وليس للدفاع عن المجتمع التاريخي (إنسان القيم). وهذه حقيقة يحجبها

---

٣ انظر: عادل أحمد حشيش، **تاريخ الفكر الاقتصادي** (بيروت: دار النهضة) ص ٦٩٥.

٤ انظر: مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع** (بيروت: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٠م) ص ١٠٧.

الكثير من الباحثين وربما يتجاهلونها أو يجهلونها!!

التنمية إعادة نظر جادّة في القيم والمتغيرات

في بداية نشأة المجتمع الإسلامي ونتيجة لما طرأ عليه من تحوّل عن عبادة الأوثان والتوجه إلى أمر مهم، تمثل في تغيير ما بالنفوس من مرض اجتماعي وأخلاقي، بدأت نظرة الإنسان لما حوله تتغير. ولكن الذين تمسكوا بالقيم الوثنية شقّ عليهم هذا التحول التاريخي، وصعب عليهم أمره العظيم. فكان أول ما قاموا به هو حصار البطون، ولما هاجر المحاصرون إلى مكان آمن كان الإخاء أهم ما ميّز بنود الهجرة، لأن للإخاء معان اقتصادية جمّة؛ منها ملء البطون كدعوة - فيما بعد الامتلاء- للإنتاج الذي يُفرغ الإخاء من معانيه الاقتصادية ويُوسّع من محتواه الاجتماعي والأخلاقي.

إذاً، هذا الإخاء بمفهومه الاقتصادي كان حجر الأساس للانطلاقة التاريخية لمجتمع بلغت حضارته الآفاق وسمت في نفس كلّ إنسان يتوق لفعل الخيرات. وبالمثل خرج العالم الإسلامي المعاصر من مرحلة الاستعمار جائعا لا يلوي على شيء إلا ما يملأ بطنه! هذه الإيديولوجية توقفنا أمام الثوابت والمتغيرات في الإنسان. بمعنى أن الذي جعل المجتمع الجاهلي يغوص بعمق في الجاهلية هو فقدانه للأشكال الثابتة، فما كان يميّز حياته لا يخرج عن نطاق المتغيرات التي تفرضها الحروب والغارات. فقد كان هذا المجتمع يدور حول نفسه، من غير أن يرسم لأفراده خطاً مستقيماً ثابتاً. إذْ لا مستقبل في ظلّ المتغيرات.

إن تحول المجتمع الجاهلي إلى مجتمع إسلامي عن طريق القيم كان يتم في ظل الثوابت التي تأسس عليها هذا المجتمع التاريخي. فلا متغيرات فيها تفرضها الحاجات المادية؛ وإنما تفرضها الحاجة الاجتماعية في إطار الثوابت. ولهذا فإن التجويع أو الحصار الاقتصادي الذي فُرض على المجتمع الإسلامي لم تؤثر في الثوابت. لأن الحاجة المادية خاضعة لغريزة النفس التي غيّر الإسلام ما بها من طمع وشره؛ أما التجويع في غياب الثوابت يحوّل المجتمع إلى تابع للمتغيرات التي يفرضها العالم المتقدم.

إذاً الغرب المعاصر استغلّ هذه الحاجة المادية وما أصاب الإنسان المسلم من اهتراء نفسي، من أجل تقويض ثوابت العالم الإسلامي المعاصر، وتحويلها إلى متغيرات

تستجيب للتغيرات الدولية!! الثوابت هنا هي الأفكار والمبادىء والقيم المحفِّزة، والمتغيرات هي العادات الفكرية والسياسات المتغيرة بتغيّر الأشخاص، فضلاً عن الأشياء المكدّسة المسؤولة عن التخلف. وفي هذا الإطار نفهم لماذا تخلّف ركب العالم الإسلامي عن التنمية العالمية. ليس لأنه لا يملك مؤهلات التقدم؛ وإنما لأنه يجهل كيف يتقدم بهذه المؤهلات اتجاه الثوابت وترجمتها إلى متغيرات تستجيب للمتطلبات الاجتماعية للإنسان المسلم.

ففي المجتمع التاريخي استُثمِرت هذه المؤهلات لصالح الثوابت الاجتماعية للفرد المسلم؛ أما المجتمع المعاصر فقد فَقَدَ هذه المؤهلات وانصهر في المتغيرات الدولية، مما أثّر في الثوابت التي بها ينمو المجتمع ويؤسس لتنميته. إذاً، الثوابت والمتغيرات هما بنية التنمية، وبهما نربط سرّ التخلف والتقدم في المجتمعات.

تجلّت ثوابت المجتمع التاريخي في التضامن الاجتماعي الذي يفرض من تلقائية نفسه الدفاع عن هذا التضامن في حالة حدوث عاصف أو قاصف يستهدفه. وبالتالي فإن الاستقلالية كانت عنوان هذا التضامن الذي حفّز المجتمع على بناء حضارة شامخة منتجة؛ أما ثوابت المجتمع المعاصر التي تترجمها قومية المتغيرات، ينبغي أن يكون ضمن أهدافها الأساسية العمل الاجتماعي الموحد سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، وللأسف لا تتوافر شواهد تشير إلى الدفاع عن هذا العمل بمحاولات اقتصادية ملموسة؛ مما جعله تابعاً ومتراجعاً دولياً، لا يرغب إلا في الاستهلاك. وبهذا تحوّلت قومية المتغيرات المزدانة بشعار الثوابت إلى متغيرات تابعة للثوابت الدولية، اللبيرالية والماركسية؛ فالثوابت تغيرت وبالتالي التنمية تراجعت. فالتنمية مرتبطة تاريخياً وحضارياً بثوابت المجتمع.

فاليابان انطلق من ثوابته ووظائفه التاريخية التي تتجلى في احترام الإمبراطور والولاء له، فضلاً عن قيّم الساموراي وغيرها من تعاليم الكنفوشوسية. هذه كلها كانت عاملاً مهماً في تنمية المجتمع الياباني. حيث استفاد من المتغيرات الدولية ضمن دائرة الثوابت؛ ومثله المجتمع الأوروبي. فحرية الإنسان هي أهم الثوابت في المجتمع الأوروبي. فبها حقق تنميته وبنى مجده الحضاري، وهي إن كانت ثوابت لم تأسس على شرع إلاّ أنها تخدم البيئة الأوروبية. وهذا هو الأهم في نظر الإنسان الغربي .

ضمن هذه الدائرة صُمّم الإطار العالمي الخاص بالتنمية والتقدم، وأي انحراف يكون مآله التخلف والتراجع. فهذا التصميم العالمي الذي يدعو إلى عالمية الثوابت أو ما يطلق

عليه بالكونية جعل أئمة التنمية في العالم الإسلامي يبرّرون أعمالهم ومخططاتهم التي تتنافى مع الثوابت. إن الواقع من غير ثوابت ـ في مجتمع الثوابت ـ يفرز الإنسان الضائع على مستوى الإنتاج كما هو الحال في المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

فالانصهار في هذا الواقع الذي أصبح يفرض أفكاره وثوابته سيفرض، هو الآخر، تغيّراً في ثوابت المجتمعات المتراجعة؛ مما يجعل التنمية مستحيلة، لأن ذلك يتنافى مع البيئة، ومخزون البيئة الاجتماعي والتاريخي والفكري والإنساني. فالشواهد التاريخية زاخرة بهذه المحطات، والمجتمع الإسلامي منذ أن فقد ثوابته فقد فعاليته وحيويته.

تعد الثوابت عاملاً مؤثراً في النشاطات المستقبلية. فهي بمثابة لبنة الدفاع الحيوي في المشروع التاريخي، لأي مجتمع انتقالي. كما كان الأمر بالنسبة لديمقراطية المجتمع الغربي، وانفتاح المجتمع الياباني، وثورة السوفيات. هذه كلها تمثل اللحظة التاريخية الراسخة لدى أفراد المجتمع. فهي بمثابة المؤشر المفضّل الذي يمكن الاعتماد عليه في قياس المشاريع التنموية، والتأكد من نجاحاتها التاريخية وإضافاتها.

إذاً، الثوابت هي مقياس التنمية الاجتماعية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في التنمية الاقتصادية. فالثوابت، والحالة هذه، هي عقل التنمية. فهي تعبّر عن التنمية الثقافية والبشرية التي تسبق أي تنمية أخرى. لأنها تخاطب كل الشرائح الاجتماعية. هي إذا شبيهة بإيقاع النغم الاجتماعي الذي يستهدف إشباع كل اللحظات التي ينفقها الإنسان من أجل استمرار هذا الإيقاع في حياته. فتنغيم إيقاع بدون إنسان يطرب له وينفق عليه وقته فلا معنى له. فكذلك الثوابت التي لا تستقطب روح المجتمع تعدّ غير أصيلة. الثوابت هي الحافز الإنتاجي للمجتمع. الثوابت الليبرالية هي التي حفّزت الغرب الرأسمالي على الإنتاج، وذلك بدافع السيطرة والمنافسة والاستعباد. فهي تنطلق من قاعدة مؤهلة تزعم أن العناية الإلهية هي التي بعثتهم لإيقاظ النائمين في كهف التخلف، فهي مغامرة روحية مزعومة، مما جعل المجتمع الرأسمالي يتشبّع بهذه الثوابت ؛ حتى صار الاستعمار من منطلق ثوابته مسألة طبيعية لا تثير الشفقة ولا تحرّك مشاعر الاستنكار؛ أما الثوابت الماركسية كانت مسؤولة عن ولادة المجتمع الاشتراكي بوصف ذلك ضرورة تستهدف القضاء على الرأسمالية. الأهم في هذه الحالات أن الثوابت هي التي كانت تُحرّك المجتمعات نحو التنمية. فالمجتمع الليبرالي كان ينتج من أجل السيطرة والتوسّع والتعاون والاحتواء؛ والمجتمع الماركسي كان

ينتج من أجل القضاء على الرأسمالية، أو على الأقل، الحفاظ على توازنه.

إذاً، الثوابت هي دوافع الإنتاج، وهي التي تعيدنا إلى إثارة التساؤل: لماذا الإنتاج؟ ولماذا لم يجب العالم الإسلامي تنمويا عن هذا السؤال؟ العالم الإسلامي يحتقر الثوابت، ومن يحتقر ثوابته تحتقره الأمم، ويبقى منقسماً على الثوابت العالمية، ولن يكون فعالاً في تنميته. لأن هذه الثوابت غير أصيلة ولا تعبر عن أصالة المجتمع الإسلامي، لأنها لو كانت تعبّر عن أصالته فعلاً لعرف هذا المجتمع موقعه التنموي وهدفه من الإنتاج الذي يكمن في الدفاع عن المجتمع نفسه، وفي ظلّ الهجمة الاقتصادية العالمية المستهدفة إياه.

خاتمة

إن ثوابت القابلية للاستغلال هي التي حالت دون هذا الاستقلال الفكري المنتج، وزادت من معاناة الإنسان المسلم، وأثّرت حتى في ثوابته الأصيلة وفعاليته الفردية. في غياب هذه الثوابت يغيب فعل المتغيرات؛ أي في غياب لماذا نُنتج؟ يغيب السؤال: لمن نُنتج ؟ وهذا ما اقتدر عليه العالم الرأسمالي وإن استمر فيه العالم الاشتراكي ثم أخفق!! فلمن ننتج تحمل في طياتها رسالة الإنتاج. فالعالم الرأسمالي المتفوق إنتاجياً، وعلى جميع المستويات، استطاع أن يوصل للمجتمعات غير الفعالة رسالته اللبيرالية. إن تبرير الانطلاق نحو التنمية في العالم الإسلامي بمسايرة المتغيرات هو انتحار للتنمية نفسها. فمتغيرات بدون ثوابت تؤدي حتماً إلى قطيعة مع التاريخ والحضارة والإنسان. كما حدث لتركيا أتاتورك، وكما سيحدث لمن سيجتمعون حول السوق الشرق أوسطية!! على عكس انفتاح اليابان الناجح على المتغيرات الدولية بعد أن أصّل ثوابته.

المتغيرات لا تُلغي الثوابت بوصفها عقيدة راسخة، وإنما تلغي ذات الثوابت بوصفها رسالة، وطموحاً تاريخياً قد يمسك بخيوط التنمية في كل مجتمع إسلامي ويحولها إلى نسيج متماسك من العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، فتحيله إلى طراز حضاري لا يختلف في فرادته التاريخية والإنسانية إلا بفارق الزمن.